

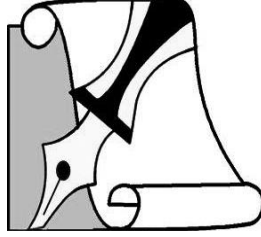


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## سيرورة التطبيع مع العدو ومخاطرها

### ١ . مدخل:

لا تعاني كل دول العالم الطبيعية والشرعية مطلقاً من مشكلة الاعتراف الرسمي بها، ولكن "إسرائيل" تسعى باستمرار للحصول على اعتراف أكبر عددٍ ممكنٍ من الدول، خاصةً العربية منها، والهيئات ومؤسسات المجتمع المدني. كما تسعى للحصول على اعتراف الأفراد وذلك لتثبيت شرعية وجودها غير الشرعي. والواقع أنّ الحديث عن التطبيع العربي مع كيان العدو الإسرائيلي غير الطبيعي يقودنا إلى السؤال البديهي والمباشر: التطبيع مع من؟ والجواب الفوري هو تطبيع مع هيكلية مجتمع استعماري تليقي وضعي وظيفي عسكري دموي عدواني لم تكتمل معالمه بعد، قائم على التوسع واستيراد المهاجرين اليهود وسرقة حقوق الآخرين وتراثهم وحضارتهم وأرضهم وتاريخهم ونسبها تعسفاً واستتساباً إلى نفسه.

في هذا السياق يصف سامي سموحة، وهو من علماء الاجتماع الإسرائيليين المشهورين، في إحدى أوراقه العلمية في جامعة حيفا المجتمع الإسرائيلي بأنه " قيد البناء والتبلور ليصبح أساساً فعّالاً لتحقيق مشاريع نخبوية كبرى، أهمها إعادة استيعاب ٧,٥ ملايين يهودي لا يزالون في الشتات، وبناء تراث حضاري عبري، وتوطين اليهود في أراضٍ (عربية) لم تُستعمَر بعد". ويكمل في توصيفه لهذا المجتمع بأنه "مجتمع مقاتل، للمؤسسة العسكرية قرار مركزي فيه وتشكّل أبرز محرّكاته، كما يعاني من انقسامات حادة بين مكوناته على أساس ديني، وعرقي، وسياسي، ورؤيوي".

وعمل شموئيل إيزنشتاد، وهو من علماء الاجتماع الأبرز والمهندس الأول للمجتمع الإسرائيلي، وأحد أصحاب نظرية المركز والأطراف، على بلورة بناء نواة صهيونية نخبوية صلبة للمجتمع الإسرائيلي، حيث تشكّل النواة مركزاً حصرياً للتخطيط والسيطرة، والقوة العسكرية، وتوزيع الإنتاج، وتضمّ نخباً جيء بهم من روسيا وشرق أوروبا عبر موجتي الهجرة الأولى والثانية، أي قبل عام ١٩١٨. ثم تبعها بناء الأطراف باليهود المستقدمين عبر موجات الهجرة الثالثة، والرابعة، والخامسة حتى عام ١٩٣٩. وكان هؤلاء المستقدمون

يُدَجَّنون صهيونياً عبر عزلهم في مستعمرات يديرها صهاينة نخبيون يُكَلَّفون من قبل المركز. ومتى ما بلغ المُستَقَدَمون الحدَّ المطلوب من "التصهين"، يتم ضمُّهم إلى منظومات المجتمع الإسرائيلي. أمَّا الفكر الصهيوني فيتحمَّم على من يحمله، بتعريف ليون بينسكر، واضع تعاليم الصهيونية الحديثة، أن يؤمن بأن اليهود أمة في مأساة وتنتهي مأساتها عند حصولها على أرضٍ لها، أي في إطار دولة يهودية بعدها العنصري لا الديني. واثق على أن تكون بداية هذه الأرض فلسطين، من دون الاعتراف بأيِّ حدودٍ لها، واثق على أن تتضمن الصهيونية فكرة تحضير هذه الأرض لاستيعاب يهود الشتات جميعاً، متى ما قرروا العودة إليها. وقد عمل صهاينة الهجرة الأولى في الزراعة، ثم انتقلوا إلى تنظيم الكيبوتسات، بحسب توصية آرثر روبين، رئيس مكتب الوكالة اليهودية في يافا عام ١٩٠٩، الذي عمل على تنظيم الأرض للهجرة الثانية. فعمل على تأسيس كيبوتس داغانيا في ١٩٠٩، ثم كيبوتس كينيريت وغيرها، والتي جميعها استعملت لتخزين السلاح والتدريب الذي تمَّت ترجمته في أوائل عشرينيات القرن الماضي إلى حركات إرهابية مسلحة كالهأغانا واتسل، لقتل العمال العرب المعترضين على عدم إشراكهم في الأعمال الزراعية التي قامت لمصلحة المستثمرين الجدد، حيث تمَّ حصر العمل بالعمال الصهاينة فقط (العمل العبري) بالرغم من غلاء رواتبهم.

فالمجتمع الإسرائيلي إذن مجتمع شتات لا تاريخ له ولا تراث ولا لغة تفاهم موحدة ولا عادات ولا تقاليد حاضنة وجامعة. وحتى اللغة العبرية، كانت لوقتٍ طويلٍ لغة مخصصة للمناسبات الدينية، وقد استعمل اليهود لغات أخرى، كلغة البيديش في بعض أوروبا، أو لغة البلد الذي يعيشون فيه. وهذا المجتمع مبني على أيديولوجيا عدوانية ذات مخزون فكري توسعي، حدود مركزه ما يستوعب من يهود الدياسبورا المهاجرين أو المهجرين إليه، في حين ان حدود أطرافه لا ضابط لها، تصل إلى حيث تستطيع آخر دبابة إسرائيلية الوصول إليه، على حدِّ قول رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مئير. وهذا المجتمع يسعى للتحكُّم بمجتمعات مغلوبه على أمرها ويتمَّ العمل على تدميرها وبثِّ سموم الصراعات في داخلها لترويضها وتحويلها إلى مزارع عبيد في خدمة الصهيونية، وبالتالي فمعركة الحؤول دون التطبيع معه هي معركة وجود حتمية.

إنَّ الاعتراف بـ"إسرائيل" خلافاً لكلِّ أشكال الاعتراف بالدول والمؤسسات العادية: هو عملية متصلة تبدأ بالاعتراف باللسان والقلب ثم تستمرُّ وصولاً إلى التطبيع السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي والنفسي

الكامل، وهذا يقود المخدوعين تلقائياً إلى الإخلاق للفكر الصهيوني بكل مندرجاته، والاصطفاف مع أصدقاء "إسرائيل" والمدافعين عن وجودها والداعمين لها والمدافعين عن سلوكها ومشاريعها، الأمر الذي لا يقف عند حدود الاعتراف بالوجود الاحتلالي في فلسطين كوجود شرعي وطبيعي فحسب، بل يتعداه إلى كل مظاهر الصهيونية والإمبريالية المتوحشة في العالم. وعليه فإنّ الاعتراف بكيان العدو لابدّ وأن يكون منسجماً مع التسليم بنصوص وعد بلفور ونصوص صكّ الإنتداب وما جرت عليه السياسة الإستعمارية منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا. ويُضاف إلى ذلك أنّ فكرة الاعتراف بكيان العدو من قبل عرب الارتداد والاستسلام لم تتحصّل نتاجاً للتذكري أو التخطيط الاستراتيجي والدهاء بل بنتيجة تلقّي الضغوط والتواطؤ، ونتيجة الإحساس بالعجز والهوان والهزيمة، وتضافرت هذه العوامل مع الدعم المالي من قبل الرجعية العربية لإفساد بيئة القضية الفلسطينية في القيادة وما يحيط بها. وضمن هذه الأجواء الفاسدة جاء الانقلاب الرجعي في مصر على عبد الناصر والناصرية، إثر وفاة زعيمها، من قبل السادات عام ١٩٧١ وتمّ عقد مؤتمر جنيف عام ١٩٧٤ حيث اتّضحت توجّهات السادات الجديدة وصولاً إلى كامب ديفد عام ١٩٧٨ وما تلاه، ودخول المنطقة العربية من ثمّ في مرحلة الردّة الرجعية وما سُمّي الحقبة السعودية وحقبة النفط. في هذه المرحلة توافق الإستعداد القيادي الفلسطيني مع مرحلة الإنحطاط بعد أن تسلّح السادات بعبور قناة السويس شرقاً، وتسلّحت القيادة الفلسطينية بالفدائي وتغطّت بالنظام العربي الرسمي بقيادة مصر السادات والسعودية الرجعية. وكما للنضال طلائعيّوه فكذلك للخيانة طلائعيّوها الذين يشقّون الطريق لغيرهم. ومن هنا تأتي أهميّة وخطورة الطلائعيين في الخيانة والتواطؤ والتطبيع الذين يتقدّمون على من سواهم بوضوح في طرحهم واعترافهم بالعدوّ و"حقّه" المزعوم في الأرض العربية بلبوس تضليلي وطني على شكل ادّعاء الحكمة أو على شكل ادّعاء العقلانية والواقعية والإقرار بالأمر الواقع. هؤلاء يجهرّون بالهجوم على ما يسمّونه "العقلية القديمة"، والمقصود العقلية الوطنية التحرّرية، ويطالبون بالتغيير وأن يكون الطرح بلغة يفهمها الغرب والعالم !! ويتقدّمون بالشعارات الخلية المخادعة مثل شعار "دولتين لشعبين" أو "دولة لكل مواطنيها" أو "دولة واحدة للشعبين" أو "دولة ديمقراطية علمانية" وهكذا... ويمهدون لهذا الطرح بما يُفيد بأنّ فيه الخير العميم للجميع. والدور الخطير والتأثير الخطير في هذا المجال بدأ مفعوله حينما طرح "الفدائي الفلسطيني"، أي المنظمة، مشروعه عام ١٩٧٤ وما تلا ذلك عبر ما عُرف بالبرنامج الوطني الفلسطيني (حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة

في الضفة والقطاع)، والذي ظلّ يتدرّج هبوطاً إلى أن وصل إلى إلترام القيادة الحالية بالتنسيق الأمني مع العدو مئة بالمئة والإلتزام بالمفاوضات العبيئية مئة بالمئة وتقزيم كل مظاهر المقاومة في الحركة الوطنية إلى درجة العجز التام عن بذل أي جهد نضالي فعّال وقيام السلطة بأجهزتها بدور الحارس الأمني لمصلحة العدو واستيطانه واحتلاله، وتحوّل منظمة التحرير إلى مجرد قلم للتوقيع على الإعتراف بـ"إسرائيل" اليهودية الكبرى واتفاقات الإذعان معها.

هذا كلّه شكّل مناخاً قوياً لاستقطاب المستعدين للهبوط عن مستوى الموقف الوطني الأساسي بأي درجة كانت، ولخلق مناخات التئيس من تحرير فلسطين وتعميق الإنحراف عن اتجاهات البوصلة الوطنية النضالية المشرفة. وهنا يصدق قول المثل "إذا كان رب البيت بالطبل ضارباً، فشيمة أهل البيت كلّهم الرقص". خاصة أنّ دور القيادات المنخرطة في الاستسلام والخيانة والعمالة بمختلف تلاوينها لم ينحصر في خلق المناخات الإحباطية وتشجيع التنازل عن فلسطين ١٩٤٨ والإعتراف بـ"إسرائيل" الكبرى، بل تعدّاه إلى العمل المبرمج والممنهج والجاد لشراء الذمم وإغواء الكوادر وإبعاد القيادات الأكثر جذريّة وإخلاصاً عن مبادئها وقيمها، وتقديم وترقية الكوادر الأكثر تبعيّة وولاء للقيادة التي تمتلك المال الوفير والمنهج الإغرائي الخبيث.

إن نهج التنازل والتطبيع التدريجي مع العدو قد أوجد هيكلية متماسكة من الأنصار والمنتهجين والمؤيدين والفاستدين والمفسدين ذات تراتبية واسعة وعريضة مهلّة ومباركة لكل ما يصدر عن القيادة المستسلمة من مواقف وسلوك. وهذه التراتبية شاملة ضمّت الساسة والعسكريين وقيادات الأطر الجماهيرية وما تيسر من كتاب وصحفيين وشعراء وطيف المثقفين عموماً في طابور واحد يعزف مناصراً لحكمة وذكاء القيادة الفاسدة، كما قاموا بالتواصل مع كتّاب ومثقفين وصحفيين من الضفة والقطاع ومع العديد من المؤسسات الوطنية والرجعية واستقطابها لخطّ السلطة تحت عنوان تأييد منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، بل منهم من بادر للإتصال والتواصل مع الصهاينة ليقسموا أمامهم أغلظ الأيمان بحقيقة وصدقية النهج الانهزامي الجديد واعتدال القيادة. وقيادة السلطة هذه، من أجل أن تثبت نجاحها في عملية إعادة التأهيل والإنخراط العميق في صفوف النظام العربي الرجعي والتابع للغرب الإستعماري، فإنّها أيّدت كل مشروع تسووي لحلّ القضية يقوم على الإعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود على

أرض فلسطين والعيش بأمن وسلام فوق ربوعها. فقد أُيدت مشروع الملك فهد وبعد ذلك القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن وكل مبادرة عربية أو أوروبية تكتيكية في هذا السياق.

وقامت "إسرائيل" من جانبها أيضاً بتصفية العديد من الرؤوس القيادية المخلصة لخلق حالة من الإرهاب والوهن من جهة وتمهيد الطريق لمزيد من وحدانية وتفرد القيادة المستسلمة من جهة أخرى. كما أن تعاوناً عميقاً قد تضافر من أجل تخريب وإنهاء إنتفاضة عام ١٩٨٧ وكان أبرز سلوك للتخريب على هذا الصعيد، تشكيل ما عُرف باللجنة السياسية وشراء الذمم وإفساد المناضلين بسيل من أموال النفط القذرة. هذا مع العلم أنّ العدو الصهيوني لم يتقدّم خطوة واحدة باتجاه الإنسحاب من الضفة والقطاع بمعنى التخلي عنهما ونقلهما لسيادة أخرى. وحينما تمّت الإتصالات الرسمية والعلنية بين المنظمة وحكومة العدو، ما زادت تل أبيب شيئاً تجاه المنظمة سوى الإعتراف بها كتمثّل للشعب الفلسطيني وذلك للإستفادة من بصمتها على وثائق الإذعان، كي تستمرّ في قيادة نهج التنازل والتواطؤ والخذلان من داخل البيت.

## ٢ - التطبيع ومقومات رفضه:

في عام ١٩٦٧ وبعد الهزيمة العربية المروعة طرح النظام العربي شعارين متناقضين: شعار "لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل" وشعار "إزالة آثار العدوان". والشعار الثاني يعني إزالته ربما بالعمل الدبلوماسي وربما من دون مفاوضات، ولكن الأهم من ذلك ما يعنيه هذا الشعار ليس من زاوية التنفيذ ولكن من زاوية ما يفترضه مسبقاً من أطروحة سياسية: فإسرائيل عام ١٩٦٧ قد اعتدت على الأمة العربية وحاربتها وانتزعت منها الضفة والقطاع وسيناء والجولان وبعض أراضي الأردن ولبنان (كانت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية وقطاع غزة مستتبعاً للإدارة المصرية). وردّ العدوان وإزالة آثار العدوان يعنيان في هذه الحالة أن تتسحب "إسرائيل" رغماً عنها سواء بجهد دبلوماسي أو عسكري إلى حدود الخط الأخضر، أي حدود عام ١٩٤٨ التي انطلقت منها في عدوان الخامس من حزيران. وحصل شيء جديد آخر قبل الحرب وبعد الحرب: حصل اللقاء المبدئي والرمزي بين الأنظمة الرجعية والأنظمة التقدمية، وشارك الأردن في حرب حزيران

١٩٦٧ وظهرت السعودية كمشاركٍ في المجهود الحربي حين أرسلت وحدات عسكرية محدودة للأردن !! وظهر الفدائي الفلسطيني ببندقيته يخرق الجبال والوديان معلناً استمرار القتال ضد "إسرائيل" ورفضاً لشعار إزالة آثار العدوان. لقد حمل الحلم الفلسطيني والعربي إلى إمكانيات واقعية، كما ساهم في تعميق التعبئة التقدمية فتعمق الرفض للإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية.

لقد كان أنور السادات أول من بدأ خطوات الارتداد والتطبيع مع العدو. فهو طرح نفسه بداية بأنه القائد المنقذ إثر وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ بعد أن أعلن عن تمسكه بالسير على النهج الناصري الداعي إلى الوحدة ومحاربة الاستعمار، وبهذا أخذ تأييداً واسعاً بصفته خليفة عبد الناصر. ومن هذا الموقع بدأ عملية الإنحراف والتغيير، فكان انقلابه في أيار ١٩٧١ ضد الناصرية بمثابة الخطوة الأولى في أحداث الانقلاب الشامل على الوعي العربي والقوى العربية المنظمة وال جماهيرية. وهنا بدأ منهج التعبئة يختلف، فالانقلاب شمل الانقلاب على الوعي والمفاهيم والثوابت التي كرسها الناصرية وعلى فكرة المقاومة في وعي الأمة. وفي عام ١٩٧٢ وبدون سابق إنذار أنهى السادات وجود ١٧٠٠٠ خبير عسكري سوفيتي في مصر، وأخذ يتحدث عن علاقات متوازنة بالغرب وظهر شعار: تسعة وتسعين في المئة من أوراق الحل في المنطقة بيد أمريكا. وبعد حرب شهر رمضان ١٩٧٣ أعلن السادات زوراً وادعاءً نيابةً عن الخطاب العربي الرسمي الانتصار في الحرب التي كانت بالنسبة إليه حرب تحريك لا حرب تحرير. وفي ظلّ تسمية نفسه "بطل العبور" بدأ بالتفاوض مع "إسرائيل". وفي عام ١٩٧٤ أعلن سياسة الانفتاح التي تعني تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد رأسمالي وبدأ في مصر عهد ظهور القطط السمان وضعضعة القطاع العام، أي الارتداد عما كان يُعرف بالاشتراكية العربية ورأسمالية الدولة، والرأس مال غير المستغل وعن المشروع النهضوي في الاقتصاد والصناعة الذي دشنته الناصرية وسارت فيه خطوات واسعة إلى الأمام. وعلى الإثر فتح السادات أوسع العلاقات الودية مع الدول العربية الرجعية وعلى رأسها السعودية، التي قدّمت مئات ملايين الدولارات لدعم تحوّل النظام المصري من نظام تقدّمي معادٍ للإمبريالية والرجعية إلى نظام يُمارس الانخراط في هذا التحالف الجهنمي.



في المقابل وخلال عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ أخذت منظمة التحرير الفلسطينية تعيد تأهيل نفسها بما ينسجم مع واقع الأنظمة العربية الفاسدة والخائنة بعد رحيل عبد الناصر، فظهر شعار إقامة السلطة الوطنية في الضفة والقطاع، ممّا ساعد بدمج وانصهار قيادة المنظمة في النظام العربي الرسمي الذي أخذ يتشكّل بزعامة مصر السادات ومشاركة كبيرة من النظام السعودي بقيادة الملك فيصل بطل قطع النفط المزعوم أثناء حرب تشرين الأول، والداعم المالي الأول لنظام السادات في تحوّل وانقلابه الرجعي، والداعم الكبير لمنظمة التحرير في انحرافها وخيانتها للقضية الأم المقدّسة. وهنا بدأ يتزايد الحديث عن "التسويات السلمية" وأخذ هذا الحديث يتعمّق ويتوسّع، وأصبح هو المرتجى بعد أن أعلن السادات حرب تشرين كآخر الحروب بين العرب والعدو الصهيوني.

هكذا قوّض السادات المشروع القومي العربي وقضى على مشروع النهضة الاقتصادية والصناعية، ودمّر قيم المجتمع المصري وأنهى الدور الإقليمي الوحدوي لمصر تحت شعار مصر أولاً، وأطلق العنان للتيارات الإسلامية الرجعية المتطرّفة نكايّة بفكر عبد الناصر القومي والمُعادي للاستعمار ممّا أثر على الوعي العربي شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى مراحل متقدّمة من التطبيع، نفسياً وسياسياً وعملياً مع العدو.

قام السادات بزيارة "إسرائيل" بشكلٍ مفاجيء عام ١٩٧٨ وأعلن عن استعداده للاعتراف بها وإقامة السلم معها، وبالفعل عقد معها اتفاقية الصلح المنفرد في كامب ديفد. ثم قدّم نفسه على أنّه صديق لأمريكا، وجرّج معه أنظمة وأحزاباً أخرى، وشيئاً فشيئاً أصبحت مصر جزءاً من النظام الرجعي العربي في الاصطفاف والمواقف والسلوك والاستراتيجيا.

في المقابل لم يتمكّن أحد من الحكّام الوطنيين العرب من احتلال موقع مناظر لموقع السادات بحيث يجتذب الجماهير والقوى التقدمية المنهكة ويقودها قيادة وطنية ويشرّها بالحرية والانعتاق والوحدة، وهؤلاء، على الأكثر، أدّوا دوراً مُعيّناً لانتهاء السريع. ومع تكريس موقف المنظمة بالمطالبة بإقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع فقط وعدم المطالبة بتحرير الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٤٨، لم يعد هناك حديث عن تحرير فلسطين من النهر إلى البحر سوى على لسان المعارضة الفلسطينية التي أصبح صوتها ضعيفاً أمام الظروف الجديدة.

لقد تراجع دور القوى التقدّميّة في الوطن العربي، وظلّ دورها في حدود الممانعة النظرية ورفض الحدود القصوى الفاضحة من الاستسلام التي تطالب بها الإمبريالية والصهيونية، فاهتزّت ثقة الجماهير بها مع الأيام. ثم جاء كامب ديفد وبعده تراجعت القوى الوطنية أكثر فأكثر وطردت المقاومة الفلسطينية من لبنان وجاء مؤتمر مدريد للسلام وبعده وادي عربة وأوسلو. هذه خطوات صاحبها أيضاً ارتداد عن المواقف الوطنية وتقبّل ما كان مرفوضاً من قبل الكثيرين، وذلك بمساهمة القيادة الفلسطينية المتنفّذة بوصفها قيادة تاريخية ولها رمزية عالية عند الشعب الفلسطيني والجماهير العربية، فساهمت في الأخرى في انقلاب المفاهيم والمواقف وتكريس حالة الاستسلام. ولم تتمكّن قوى الرفض الجديّة وغير الجديّة من وقف التدهور أو منع الانزلاق أو تكريس الممانعة، بحيث لم تعد توجد دولة عربية واحدة ترفع شعار تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، ولا دولة واحدة ترفع شعار الوحدة العربية، ولا دولة واحدة ترفع شعار الاشتراكية والتحرّر والانعتاق من التبعية السياسيّة والاقتصاديّة للدول الاستعماريّة الإمبرياليّة. لقد تعمّق الارتداد الذي بدأه أنور السادات منذ بداية السبعينيات وتكرّس وأصبح هو الحال السائد. وفي ظلّ هذه المناخات المريضة تمّ ويتمّ التطبيع الذليل بعد أن بات النظام العربي نظاماً رجعيّاً وموالياً للغرب الاستعماري ويمارس دوره على المكشوف بدون أي تحقّظ أو خجل محاولاً جعل المواقف الانهزاميّة تبدو طبيعيّة وعاديّة وضروريّة، فكان الهجوم الشرس والوقح على المقاومة والكفاح المسلّح ضد الاحتلال الاسرائيلي وصار اعتقال المقاومين مصلحة وطنية عليا ومبرّرة ولا يهم إن لم يفهمها الناس، فالقيادة والسلطة هي وحدها التي تفهم وتعرف هذه المصلحة.

لقد تحقّق الخضوع لمنطق تفهّم المصالح الإسرائيليّة في الأمن والاستيلاء على الأراضي وإقامة المستوطنات وشقّ الطرق. كما تحقّق تفهّم موقف "إسرائيل" من رفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين "لأن قبولها بذلك يعني الانتحار" على حدّ زعمها وباتت أميركا لدى العرب صديقة، بل إنّ مندوبها يتصرّف كمندوب سام ومستشار أمن ومال وغير ذلك. بل إنّ أميركا صارت صديقة العرب والثورات العربية وتدعم إسقاط الحكام الديكتاتوريين بالقصف وكل أشكال الدعم بل إنّ السدّج لاموها لعدم قيامها بالتدخّل العسكري الفوري ضد نظام الرئيس الأسد المقاوم في سوريا. وهي اليوم تتدخّل لمصلحة بعض القوى الدينية الضالّة والمجرمة والإرهابية لتعميم شرعنة التطبيع مع "إسرائيل". وهذا ما فعله محمد مرسي، ممثل الاخوان، الذي

وصف المجرم ببيريس بالصديق الحميم، وأعرب ابتداءً عن التزامه بكل المعاهدات والاتفاقات الخيانية التي أبرمها السادات ومبارك، ونسج أفضل العلاقات مع أمريكا و"إسرائيل" وهذا ما فعله أيضا كبار قادة الفلسطينيين المطبوعين في الدفاع عن أوصلو.

إنّ التطبيع مرافق لكل أصناف الفساد وهو يعني في الأساس: رشاوى، سرقات، عطايا بصيغة (يصرف له)، وهذا بالطبع يخلق بيئة الولاء للمؤسسة الفاسدة والإدارة المانحة، إلا ما رحم ربي. ومن الجدير ذكره أنّ تعميم الإعترا ف بكيان العدو والتطبيع معه في إطار الفصائل الفلسطينية قد تمّ من خلال الرشاوى والعطايا وشراء الذمم وزيادة الإمتيازات للأكثر فساداً. بل إنّ اصطناع الإمتيازات وسياسة "يصرف له" قد شكّلت بونقة فعالة للفساد والعمالة والوصولية، وتخريب الروح الوطنية والأخلاقية وحرف المناضلين عن واجباتهم الوطنية والدينية الحقيقية. إنّ سياسة الإفساد وشراء الذمم وشراء الولاءات بالمال والمناصب التي اعتمدها السعودية ودول الخليج مع الفصائل الفلسطينية تحت خديعة دعم تنظيمات المقاومة، قد أحدثت خللاً عميقاً في صفوفها وخاصةً صفوف قيادة منظمة التحرير التي رهنت نفسها لهذه السياسة التخريبية الخبيثة التي أخرجت الكثير من المناضلين والمقاومين من تجربة "الفدائي" المشرفة ونقلت العديد من الكوادر إلى تجربة التنافس غير المشرف استفاداً للمنافع من الوضع القائم.

لكن بالرغم من ملامح القبح هذه بقي هناك رجال صالحون ومجاهدون يرفضون بيع أنفسهم وضمائهم لخدام الشيطان. وهؤلاء تربوا منذ نهاية خمسينيات ومطلع ستينيات القرن الماضي، على ما تمّ تكريسه من مفاهيم الوطنية والتقدمية والثورية والعروبة والوحدة والقومية في أذهان جماهير الأمة العربية عموماً والشعب الفلسطيني خصوصاً، وعلى التعبير عن حالة الرفض والاستكاف والعداء لمستعبدى الأمة وناهبي خيراتها والمتواطئين مع الإمبريالية، والصهيونية والاستعمار، والرجعية العربية. وضمن هذه المفاهيم جرى تصنيف القوى المعادية لتشمل أميركا وبريطانيا وفرنسا كدول إستعمارية، ثم الدول الرجعية العربية وتشمل النظام الأردني والسعودي والمصري ودول الخليج والمغرب وكل الأحزاب والقوى اليمينية التابعة للاستعمار الغربي المعادي للأمة وقضية تحريرها. وترسخ في ذهن هذه الأجيال بحق كل ما هو سلبي عن الدور المعادي الذي

يؤدّيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والدور السلبي لقوات الأمم المتحدة في القضايا الدوليّة والإقليمية بسبب خضوعها شبه الكامل لمصالح الإمبرياليّة الأميركيّة وحلفائها.

في المقابل ترسّخت شعارات ومفاهيم وطنية إيجابيّة منها: التحرّر من الاستعمار، والاستقلال، والسيادة، وتحرير فلسطين والثورة الشعبية، والكفاح المسلّح، وقوة الجماهير وإرادة الشعب التي لا تُفهر. وفي هذا المجال قامت حركة القوميّة العربيّة بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر (الناصرية) ومن موقع معادٍ للاستعمار والإمبرياليّة، بالتعبئة السياسيّة والمعنويّة والعقائديّة ضدّ استغلال الشعوب وظلمها وضدّ استغلال وظلم الطبقات الشعبية، ومع التحرّر من الاستعمار ومع تحرير فلسطين. كما أنّها نفّقت الجماهير وعبّأتها وكشفت عن خيانات النظام العربي الرسمي للقضايا القوميّة عامّة وقضية فلسطين خاصة. ودعت للتشبّث بحقوق ومقدّسات الأمة العربيّة وأدّت دوراً مهماً في استنهاضها. وكانت أحزاب جماهيرية أخرى قد أدّت دوراً مباشراً خاصّةً وأنّه خلال تلك الحقبة كانت الأمّة تواقّة للكفاح والتحرّر والوحدة، وتتسع حركتها ويعلو هديرها من المحيط إلى الخليج وخاضت معارك واسعة ضد حلف بغداد وأسقطته وضد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وأسقطته كما وساندت الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي وطردته وحجّمت الوجود الاستعماري كما حجّمت الأدوار الظاهرية للأنظمة الرجعيّة وحرّضت ضدها على المكشوف. وعلى ضوء الهجمة القوميّة التحريريّة كان من الضروري بالنسبة للرجعيّة العربيّة والقوى الاستعماريّة المتوحّشة شنّ حرب ناعمة لتغيير المفاهيم والعقول، ولهذا كلّه أصبح التطبيع ضرورياً وأصبح قلب المفاهيم وخفض الطموحات والحديث عن تدوير الزوايا والاعتدال المزعوم والعقلانية والواقعيّة أمراً ضرورياً للصفّ المُعادي للأمة وتطلّعاتها.

### ٣ - بداية التطبيع الرسمي:

ليل السبت، التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٧، هبطت طائرة "بيونغ ٧٠٧" موسومة برموز وشارات الجيش العربي المصري في مطار "بن غوريون" بتل أبيب. حدّة التوتر والترقّب تبقى في تصاعد مستمرّ حتى آخر لحظة، حينما حدّرت وزارة الأمن الإسرائيليّة من أنّ الحديث قد يدور حول "مناورة"، وربّما "عملية تفجيريّة

قاسية في عمق إسرائيل". لكن عندما فُتح الباب، تبدد كل شيء، إذ ظهر الرجل الذي كان حتى تلك اللحظة، في نظر الإسرائيليين، واحداً من "ألد أعداء إسرائيل": الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات، الذي أصبح منذ تلك اللحظة "عزّاب" التطبيع مع العدو باسم "السلام" المزعوم.

في اليوم التالي، يصل السادات إلى الكنيسة في مدينة القدس المحتلة، وهناك يقف خلف المنصة ليلقي خطابه التاريخي: "جئتم اليوم بقدمين ثابتتين، من أجل أن نبني حياة جديدة، ولنبنّي السلام!".

كان ذلك قبل واحد وأربعين عاماً، أي عندما كان العداء لـ "إسرائيل" لا يزال أمراً بديهياً بالنسبة إلى الدول العربية، حتى أنّ وزير خارجية السادات نفسه قدّم استقالته قبل يومين من الزيارة، محتجاً على فعل رئيسه، واليوم، تبدلت تلك البديهيات عند البعض، وإن كان هؤلاء قد سبقوا السادات بأشواط، وقد عزّتهم الوثائق أخيراً، وصولاً إلى آخر ما كشف عن وثيقة وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، لولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، عن "طبخة" للتطبيع الكامل مع "إسرائيل" مع تصفية القضية الفلسطينية.

خطيئة الرئيس المصري الراحل لم تنحصر في تعميم نمط "كامب ديفيد" الاستسلامي أو التمهيد لما تلا ذلك من الاتفاقات القائمة على تقديم التنازلات من الضحية إلى الجلاذ، وإنّما في كونه أخرج الدولة الأكثر مركزية في قلب الأمة العربية من جبهة حاولت أن تبدو ذات يوم "موحدة" ضد العدو الإسرائيلي. كان هذا هو هدف رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، مناحيم بيغن، بالتحديد، وفق ما قاله السكرتير الحكومي، أرييه ناؤور، لصحيفة "يديعوت أحرونوت".

قبل فترة وجيزة أحيا الكنيست الإسرائيلي ذكرى الزيارة التاريخية الخيانية في مؤتمر شاركت فيه شخصيات إسرائيلية ومصرية، من بينهم السفير المصري لدى تل أبيب، حازم خيرت، كما أقيمت حلقات حوارية عن دور الكنيست في مسار السلام ومماناة الاتفاقات الموقعة مع مصر.

الصحيفة العبرية أفردت للمؤتمر مساحة من المقابلات مع المسؤولين الإسرائيليين الذين شهدوا تلك الزيارة. وفي حديث لعضو الكنيست ورئيس كتلة "الليكود" آنذاك، روني ميلو، يقول أن "وصول السادات إلى إسرائيل كان مؤثراً جداً، فمصر ليست مجرد دولة، وإنّما دولة خضنا معها حرباً في يوم الغفران، في حين أنّ

القائد الذي وصل إلينا كان أهمّ قائد عربي... عندما أنظر إلى الصورة التي جمعت بيغن والسادات وشامير، يقشعر بدني". ورأى ميلو أنّ زيارة السادات هي "معيّار أساسي في تاريخ إسرائيل، وخصوصاً أنه بعد انتخابه رئيساً للوزراء، كان بيغن، الذي قال الجميع أنه سيجلب الحرب، قد استضاف السادات في الكنيست، وأخيراً وُقِع اتفاق السلام مع مصر".

في استقبال السادات، لم يكن هناك مسؤولون سياسيون فقط، مثل مناحيم بيغن، أو الرئيس أفرايم كتسير، وإنما أيضاً أستاذ اللغة العربية في الجامعة العبرية، مناحيم ميلسون، الذي وجد نفسه في منصب الملحق العسكري فجأة حيث قال: "تلقيت رسالة تُعيد بأني عيّنت في هذا المنصب، لقد كانت تصرّفات الجيش الإسرائيلي غير مقبولة بالنسبة إلى العرب، ولذلك اخترت تحديداً لأوّدّي دوري على نحو ممتاز". هنا يستذكر ميلسون كيف حيّا السادات باللغة العربية، قائلاً أنّ "الرئيس المصري فوجئ بإتقاني اللغة، وصرخ شاداً على يدي: برافو".

أما عضو الكنيست عن "الحزب الشيوعي الإسرائيلي"، شارلي بيطن، فقال: "كان لدينا اعتقاد راسخ بأننا نشرع في عملية مهمّة وجادّة، من شأنها أن تقود إلى السلام بين جميع شعوب المنطقة. كانت مصر أهم شيء بالنسبة إلينا، حتى إن الجمهور الإسرائيلي عموماً كان متحمساً للفكرة".

بالعودة إلى سكرتير الحكومة آنذاك، يقول ناؤور: "زيارة السادات لم تأت من السماء أو في يوم مشرق وجميل، بل حضّر لها على نحو صارم، إذ إن الهدف لم يكن مجرد وصول الرئيس المصري إلى "إسرائيل"، وإنما عقد اتفاق سلام. ولذلك، كان الاستعداد يجري على قدمٍ وساقٍ لإظهار الودّ... لكن مع أهمية هذه الأجواء، فإنّ الغرف المغلقة هي التي حدّدت لاحقاً بنود اتفاق السلام".

قبل ستة أشهر من تلك الزيارة، أثار فوز بيغن في الانتخابات اضطراباً ومخاوف بشأن إمكانية تحقيق السلام في المنطقة، إذ إن بيغن نفسه عارض الانسحاب من قطاع غزة والضفة المحتلة على اعتبار "أنهما جزء لا يتجزأ من إسرائيل"، وقد احتجّ على قرار الأمم المتحدة الرقم ٢٤٢ الذي طالب "إسرائيل" بالانسحاب

من "أراض" أو الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. لكن بيغن نفسه، رغم مواقفه، تفاوض مع دول في المنطقة من أجل التوصل إلى اتفاقات تسوية.

ضمن هذا الإطار، يوضح ناؤور كيف تبدلت مواقف كل من بيغن وموشيه ديان، إذ إنه مباشرة بعد "حرب الأيام الستة" ١٩٦٧ قال ديان: "لو خيّرت بين شرم الشيخ والسلام، لاخترت شرم الشيخ". ولكن عندما وصل السادات إلى "إسرائيل"، بدّل ديان موقفه، وقال: "أختار السلام"، معللاً هذا التبدل بسببين: "أولاً، فقط لأنني لست حماراً، والثاني لأن السلام، حين قلت ذلك سابقاً، لم يكن في متناول اليد".

أما بيغن، الذي عُرف بأنه واحد من "الصقور" الجارحة، ف"تخلّى فجأة" عن صحراء سيناء. ووفق ناؤور، فإن "عملية التفكير التي مرّ بها أشخاص مثل بيغن وديان هي أمر مثير للاهتمام، وخصوصاً أنها أفضت إلى نتائج عملانية".

ويعزي ناؤور سبب التغيير في مزاج حاكمي مصر و"إسرائيل" إلى حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣، فقد أوضحت هذه الحرب لكلا الجانبين "أننا وصلنا إلى طريق مسدود، وأنه لا يوجد قرار لا لبس فيه إبان الحروب". فمن وجهة نظر عسكرية، انتصر الجيش الإسرائيلي، ولكن من ناحية أخرى "أدركنا أن الحروب تكلف أثماناً باهظة، وأنه لا يمكن الاعتماد على المعجزات ليتحقّق ذلك مرة أخرى، كما حدث في حرب الأيام الستة". ويضيف: "أصحاب القرار الإسرائيلي آنذاك أدركوا أنّه لكي نمنع إقامة جبهة عربيّة موحدة تهدّد وجود إسرائيل، علينا إخراج مصر من هذه الدائرة، ولتحقيق ذلك كان علينا فصل السادات عن الاتحاد السوفياتي ودفعه باتجاه أميركا، ثم الدفع بمبادرة للسلام... هذا ما فعله بيغن بالتحديد".

إذاً، ربط بيغن الولايات المتحدة بالعملية برمتها، هذا أمر لم يكن بسيطاً، لأن أصواتاً من داخل الحكومة الاسرائيلية نفسها عارضت ذلك، وفي مقدّمهم وزير الأمن آنذاك، عيزر فايتسمان، الذي رأى أن "اتفاق السلام يجب أن يكون محصوراً بين إسرائيل ومصر فقط". لكن بيغن أصرّ على إدخال الأميركيين إلى الصورة ليسجّل موقفاً على الأقل إن لم يتحقّق السلام. وطبقاً لناؤور، "في البداية، حاولوا إبقاء المستوطنات في سيناء،

وبحثوا عن حلولٍ كثيرة. لكن في النهاية، عندما وصل الاختيار إلى القرار الفصل بين المستوطنات أو الاتفاق، اختار بيغن السلام".

يستذكر السكرتير الحكومي صور إخلاء المستوطنات التي قدّمت مشهداً "صعباً للغاية"، حيث جنود إسرائيليون مفترض أنهم يدافعون عن جمهورهم وُجدوا وهم يخلون المستوطنات، وقد أثار ذلك عاصفة من ردود الفعل الحادة في الأوساط الإسرائيلية. وواجه بيغن ذلك قائلاً: "تقاتل اليوم من أجل السلام، نحن سعداء بتحقيق ذلك. نعم، هناك عقبات في السلام، وهناك آلام أيضاً، وضحايا من أجله... كل هذا يبقى أفضل من ضحايا الحرب"، علماً بأن تلك المستوطنات المخلاة كانت قد أقيمت على أراضٍ مصرية!

#### ٤ - الإعراف بـ"إسرائيل" كما تريد:

يبدأ الإعراف بـ"إسرائيل" من فكرة الاستسلام للأمر الواقع، واقع احتلالها لكل فلسطين وسائر الأراضي العربية المحتلة، على أنه حتمي ولا يمكن زحزحته بأي حال وانتهى الأمر. وتستمرّ مفاعيل هذا الاعتراف حتى يصل الأمر إلى التضامن مع العدو الصهيوني قولاً وعملاً وعلى حساب فلسطين والشعب الفلسطيني والأمن القومي العربي عموماً، وهذا الذي حصل بالفعل. وقد يحصل الاعتراف أيضاً ابتداءً نتيجة تفاوض ذاتي بين الفرد ونفسه في ظروف تدفعه لمثل هذا الحوار الداخلي، أو يتدرّج عبر تفاعل حيّ من خلال عرابين ووسطاء ومبتزّين أو خضوع لمشغلي الجواسيس أو أي ظروف أخرى في فلسطين وخارجها. لكن الأخطر هو ما حصل على المستوى المجتمعي العربي عامّة والفلسطيني خاصّة، نتيجة حوارات ونقاشات وصراعات بين القوى والفصائل ذاتها منذ عام ١٩٧٤ وحتى يومنا هذا. وهذا كان الحوار الأخطر على الإطلاق، بل إنّ نتائجه كانت ولا زالت أخطر من نشاط العملاء وكل أشكال النشاط الأمني الأخرى.

فقد انقسمت القوى الفلسطينية والعربية إلى ما عُرف بتيار القبول وتيار الرفض. وقد خاض تيار القبول معارك وصراعات وأنشطة متعدّدة الأوجه والوسائل دفاعاً عن قبوله وتعليلاً له على أنه الخير العميم. وهو



كان في الواقع يدافع عن وجود "إسرائيل" في عقله السقيم ونفسه المهزومة ويحاول أن يفرض ذلك على العقول الأخرى عموماً.

تيار الاستسلام كان يعمل طوعاً واختياراً تحت عنوان العقلانية والواقعية المزعومة من ناحية، وإثبات حسن النية من حيث ضرورة بناء القدرة وتأهيل النفس بشكلٍ مقبولٍ من ناحيةٍ أخرى. وكان يحصل هذا التيار في بعض الأحيان على التصفيق. وكان يقف على رأسه فلسطينياً قيادة فتح التي ينسب لها ابتداءً تحطيم العمل الفدائي بوصفه أرقى وأعمق أشكال الرفض للاحتلال الصهيوني على أرض فلسطين وأفضل أداة لهدمه. أي أنها انتقلت من النقيض إلى النقيض. ومن باب الأمانة التاريخية فإن جزءاً من هذه القيادة تنطح لفكرة قبول "إسرائيل" في حدود أراضي عام ١٩٤٨ بينما الجزء الآخر كان متناقض التعبير ويظهر تساوفاً مع الفريق الآخر، ولكنه عاد وأخذ يدافع ويشرح ويجتهد دفاعاً عن فكرة التسليم والاستسلام بعد أن أصبحت بمثابة الموقف الرسمي لحركة فتح. وهكذا أخذت الحركة تتنعم في علاقات جديدة وتلقى الإستحسان من الدول الرجعية العربية وتلقى دعماً مالياً مضاعفاً، وقد اعترفت الدول العربية على إثر ذلك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني وأخذت تدمجها شيئاً فشيئاً في النظام العربي الرسمي، بقيادة فتح مع تابعين باسم مشاركين.

وساح أعضاء وكوادر من فتح في الساحات الفلسطينية معبرين بدهشة عن نكاه وحكمة القيادة التي إتخذت مثل هذه المواقف والتي لا يرقى عقلهم إلى تفسير وتحليل أسباب إتخاذها، وذلك على قاعدة أنّ هذه القيادة قيادة فدائيين وهي تعرف المصلحة الوطنية بحكمتها التي تعرّض على التحليل والوصف. غير أن الجبهة الديمقراطية التي شكّلت العراب لهذا الموقف التراجعي قد تتطّحت بشراسة دفاعاً عما تعتبره (فتحاً) جديداً في الموقف الفلسطيني وتدّعي أنّ لها الفضل الأكبر في طرحه. وتفخر ولا زالت تفخر ويفخر قادتها بأنهم هم الذين "كسروا قدسيّة التحرير الشامل لأرض فلسطين التاريخية بحدودها الإنتدابية" من البحر إلى النهر.

إن برنامج النقاط العشر هو الفاتح الرسمي لانتقال حركة فتح والجبهة الديمقراطية إلى فكرة الإعراف بـ"إسرائيل" في حدود قرار التقسيم والتي تعرف بأراضي ١٩٤٨ أو حدود الخط الأخضر. والإعراف بأحقية "إسرائيل" في الوجود على أرض فلسطين وإقامة دولة لليهود عليها كانت خطوة تمهيدية للإعراف بها كما

أسست وكما أريد لها أن تكون. أما حصر الاعتراف بها وبوجودها على الأراضي التي تُعرّف فلسطينياً بأراضي ١٩٤٨ فهذه كانت مثل محطة أولى لا أكثر، وكانت من أجل تمرير التضليل الذي طرحه البعض مثل القول ( أننا نقبل بإسرائيل على أراضي ١٩٤٨ وتتسحب عن أراضي ١٩٦٧ ونقيم دولتنا حيث بعدها نقاتل إسرائيل وندحرها). أي "خدع" إسرائيل والغرب تكتيكياً. ويكون الدفاع عن هذا الضلال باتّهام الرفضين بأنهم لا يريدون تحرير فلسطين ما دام أنّهم لا يقبلون بهذه الخطة "السرية".

إن الأمور لم تبقى محصورة في نطاق القيادة السياسية للفصيلين ومعهما الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كان سابقاً. فالحزب الشيوعي الفلسطيني بمنظريه وكتبته وإعلاميه وصحفه وخطبائه كل هؤلاء تجنّدوا دفعة واحدة مسرورين بالمهمة التي أنيطت بهم مهمة التسوية السلمية على قاعدة الاعتراف بـ "إسرائيل" أولاً، وفخورين بحماسة النهوض بها. وقد علّوا ذلك على قاعدة أنّهم أصلاً يعترفون بـ "إسرائيل" منذ زمن، وأن الآخرين لحقوا بهم وبنهجهم الذي يحصر النضال تحت شعار تحرير الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وتطبيق الحل السلمي والتسوية. وأصبحوا ينشطون من أجل أن تقبل بهم فتح والجهة الديمقراطية، ووقف الجميع - فتح والديموقراطية والحزب الشيوعي - في الأرض المحتلة صفاً واحداً ضد الرفض بنشاط منقطع النظر ودخلوا في حملة لإقناع الناس وتبرير النهج الجديد.

## ٥ - التطبيع الاقتصادي:

عقب دخول اتفاقات أوسلو، التي وقّعها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات تحت شعار "سلام الشجعان" مع رئيس حكومة العدو إسحاق رابين في تسعينيات القرن الماضي، حيّز التنفيذ، شرعت حكومة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، بصياغة المشروع الأميركي الإسرائيلي الاقليمي، وذلك من خلال وضع "نظام شرق أوسطي جديد" موضع التطبيق العملي. فنظّمت أول مؤتمر لتحقيق هذه الغاية تحت اسم "القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الذي عقد أول دوراته في الدار البيضاء المغربية في نهاية تشرين الثاني ١٩٩٤، أي بعد ثلاث سنوات كاملة من بدء مؤتمر مدريد للتسوية، وقد عقدت تلك القمة بعد ذلك ثلاث

دورات أخرى في القاهرة وعمان والدوحة (١٩٩٧). وقد وصف الأميركيون تلك المؤتمرات بأنها تمثل "فرصة استثنائية لا مثيل لها لتعزيز التطورات الدراماتيكية" التطبيقية في المنطقة، وأيضاً "فرصة لا مثيل لها لرجال الأعمال كي يستكشفوا إمكانات المنطقة الاقتصادية" التي يعيش فيها ٣٠٠ مليون مستهلك. وقد جاء البيان الختامي لمؤتمر الدار البيضاء ليعلن رسمياً "التشبيك" الاقتصادي - السياسي بين الدول العربية والكيان الصهيوني بعد أن دشنت اتفاقات أوسلو بين قيادة "منظمة التحرير الفلسطينية" والأردن، وقبلها مصر، مع الكيان، مرحلة التطبيع الرسمي، إضافة إلى اتفاقات الاتصالات السياسية ومكاتب الارتباط التنظيمية بين دول عربية أخرى مع الكيان (تونس، المغرب، قطر، سلطنة عمان، البحرين).

وتركزت اللقاءات والاقتراحات الخاصة بالعلاقات العربية - الإسرائيلية كافة على ضرورة الربط التكتيكي والاستراتيجي بين الدول العربية، وخاصة بلدان الخليج العربية، والكيان الصهيوني، بشبكة علاقات في جميع المجالات الاقتصادية، وذلك بهدف بناء اقتصاد مشترك وسياسة مشتركة يجني منها الكيان القسط الأكبر من الفوائد والأرباح، فيما يحصد الطرف العربي خيبات الفشل التنموي والاقتصادي، إذ يفترض مشروع السوق الإقليمي (الشرق أوسطي) انتفاء ونهاية جميع الارتباطات المؤسسية العربية، رغم أن هذه التجمعات لم تثبت نجاحها في حماة التشرذم العربي والتصارع والتسابق على عقد "صفقات السلام" مع الكيان. فبعد أن انتهى "مجلس التعاون العربي" في أعقاب اجتياح العراق للكويت في آب ١٩٩٠ وتجميد عمل "اتحاد المغرب العربي" بفعل الخلاف المغربي - الجزائري وقضية الصحراء الغربية، جاء دور إنهاء جور "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" بفعل حصار نصف الدول الأعضاء المفروض على قطر، فيما تتصاعد وتتحسن مؤشرات علاقات الإمارات والسعودية والبحرين مع الكيان الصهيوني.

هنا يطرح السؤال: ما الذي قدمته اتفاقات أوسلو لأصحابها في المجال الاقتصادي؟ والجواب هو أن العديد من الخبراء والباحثين الاقتصاديين، من بينهم إلياس توما وستانلي فيشر ويوسف الصايغ، وجدوا أن تلك الاتفاقات وما نجم عنها من اتفاقات أخرى قد ربطت الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي بنحوٍ محكم وجعلته تابعاً له كلياً، ونتج منها أن قطع الكيان الصهيوني العلاقات التجارية الفلسطينية مع الأردن وغيره من الأقطار العربية (ما قبل أوسلو)، وهذا يقلل آمال الفلسطينيين في تنسيق اقتصادي مستقبلاً مع السوق العربية الواسعة

وتتمية اقتصادية متوازنة ضمن مجموعة دول العالم. إذ إن البروتوكولات الاقتصادية، ومن بينها "بروتوكول باريس"، التي تحظى بدعم ناشط من الدول الغربية، وخاصة الدول المانحة والمؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ونادي باريس) تتيح للكيان الصهيوني أن يؤسس قواعد لاستخدام الاقتصاد الفلسطيني الرهين والتابع كجسرٍ للتغلغل في الأسواق العربية (ابتداءً من التجارة الحرة والمشاريع المشتركة واتفاقات الكويز والمناطق الصناعية المؤهلة في مصر والأردن والمجمعات الصناعية في منطقة الحدود الشمالية من قطاع غزة) وانتهاً بالاندماج الاقتصادي. لكن هذا لا يفي بوجود مشكلات خطيرة في بنية تلك الاتفاقات الإسرائيلية مع قيادة "منظمة التحرير" وسلطتها في رام الله، ومع الدولة الأردنية، إذ تعطي الكيان الصهيوني سلطة واسعة للتأثير في الإطار المؤسسي للاقتصادات العربية، فيما لا تتيح للعرب إبداء أي رأي في الشؤون الاقتصادية للكيان الصهيوني. ولم تترك الترتيبات الإسرائيلية مع سلطة رام الله وما يصحبها من مخططات ومشاريع اقتصادية إقليمية أو متعددة الأطراف سوى إيجاد اقتصاد فلسطيني خاضع وتابع وقابل للاستغلال. وبدلاً من توفير شروط الصمود ومواجهة الاحتلال ومشاريعه، يعمد رئيس السلطة محمود عباس وكبار مساعديه إلى تعزيز المشروع الصهيوني السياسي - الاقتصادي بتسهيل عملية التطبيع مع الكيان عبر مواصلة دعوة العرب لزيارة الضفة المحتلة، بما فيها القدس تحت شعار "زيارة السجين لا السجن"، كأن من الممكن زيارة السجين من دون موافقة السجن.

إن الاقتصاد السياسي لـ"السلام" المزعوم وفق التصور الأميركي - الإسرائيلي إنما هو تحقيق الوجه الذي يراد أن تكون عليه المنطقة اقتصادياً ثم سياسياً بعد ذلك في سياق عالمي ميّزته الليبرالية المتوحّشة ومنافسات السوق والاقتصاد الحر وهيمنة المؤسسات الاقتصادية الكبرى والضخمة. والخطة هي أن يتكفل الاقتصاد بتغيير السياسة التي ستتحمل هي الأخرى بدورها تغيير الذهنيات والمعتقدات والقيم والمبادئ الوطنية والدينية والأخلاقية. ويسعى الكيان الصهيوني وداعموه إلى أن يبقى الاقتصاد العربي في مواجهة اقتصاده المدعوم أميركياً وأوروبياً رخواً كسيحاً بشكل يحقق ذوبان الاقتصادات العربية في الاقتصاد الإسرائيلي بالتبعية وحتمية الارتباط، وهذا هو فحوى عملية التشبيك المنشود. وقد تكفل الاحتلال الأميركي للعراق وأعمال التدمير التي أعقبت ما سُمّي "الربيع العربي" في تكسيح اقتصادات البلدان العربية الرئيسية لمصلحة اقتصاد الكيان.

وقد سبق للكاتب الإسرائيلي حاييم بن شار الإشارة إلى أن تطوير شبكة متنامية من العلاقات الاقتصادية بين العرب والكيان الصهيوني من شأنه أن يجعل كلفة فك التشبيك عالية جداً بالنسبة إلى الأطراف العربية التي قد يخطر ببالها الانسحاب من دائرة الترتيبات الإقليمية الجديدة.

## ٦ - التطبيع السعودي الإسرائيلي:

تتشرك الأسرة السعودية مع "إسرائيل" بامتلاك الروح العنصرية نفسها تجاه الآخر في الداخل والخارج. والطرفان نشأ بالعنف وسلاح الإرهاب وشهوة التوسع الذي لا تحدّه أي حدود جغرافية. وجوهر فكرة الحكم في السعودية والكيان تقوم بالتمائل على الاعتماد المستمرّ على الخارج ليس في النشأة فحسب بل في كل مراحل الوجود وحتى اليوم. والكيانان يشتركان في أنّهما قاما على أساس علاقة متشجّجة مع الدين الأصيل، المبني على الأخلاق واحترام إنسانية الإنسان، وعلى الخوف من أن العالم الخارجي يستعد دائماً للانقضاض على داخلهما الهشّ والمشوّش. ولهذا تبني السعودية جداراً عنصرياً عازلاً مع العراق بالطريقة الإسرائيلية نفسها في بناء الجدار العازل مع الفلسطينيين وفي قتلهم انطلاقاً من عقدة نقاء الجنس السعودي والجنس اليهودي وندس الآخر الموجود خلف الجدار وتكفيره. ويعود تاريخ أول لقاء سعودي - صهيوني إلى عام ١٩٣٩ عندما عقد بلندن مؤتمر حول القضية الفلسطينية حضره الأمير فيصل الذي كان آنذاك وزيراً للخارجية السعودية، وهناك التقى عدّة مرات منفرداً بالوفد اليهودي الصهيوني استجابةً لرغبة الملك عبد العزيز الذي بذل قصارى جهده لتوطيد علاقاته بالأمريكيين. ومع مرور الوقت وعندما أصبحت القضية الفلسطينية أكثر التهاباً وإلحاحاً، أفلح الأمريكيون بإقناع الملك عبد العزيز بالتحايل اللفظي من أجل التخلّص من المسؤولية التاريخية وذلك بإصدار بيان شديد اللهجة ضد اليهود ولكن من دون أي تعهّد من جانبه بالعمل ضدّهم. وقد ظهر خبثه وتملّصه من تحمّل المسؤولية بوضوح في حرب عام ١٩٤٨. واستمرّ هذا الموقف ليكون أساساً للسياسة السعودية حول القضية الفلسطينية أي مجرّد بيانات لفظيّة فارغة ومسايرة للرأي العام العربي لكن من دون أي التزام عملي أو مفيد. ومن الطرائف التي يذكرها المناضل الشهيد ناصر السعيد في كتابه (تاريخ آل سعود) أن الملك عبدالعزيز دأب حين كان يلتقى الوفود الفلسطينية وبعضها بقيادة الشهيد عبدالقادر الحسيني أن يشير إلى

عينه العوراء ويقول: فلسطين في عيني، وأصلاً عينه لم تكن موجودة. وعندما تسلم الملك سعود الحكم وبدأ علاقاته الملتبسة مع النظام المصري بزعامة عبد الناصر بعد ثورة تموز ١٩٥٢، بالاقتراب منها مرة والابتعاد عنها مرات أخرى، شعرت "إسرائيل" بالقلق، واستطاع عملاؤها، تحت مظلة شركة "أرامكو"، أن يجدوا طريقهم إلى الملك سعود. ونجحوا في تحريضه ضد عبد الناصر بعد أن أخفقوا في الوصول إلى الأمير فيصل ولي عهده الذي كان معجباً بعبد الناصر، وكان يأمل بأن يكون حليفاً له في صراعه ضد أخيه الملك سعود. وفي عام ١٩٥٨ ومع قيام الوحدة السورية - المصرية تدهورت العلاقات السعودية - المصرية إلى حدٍ بعيد، وأصبح الملك سعود مقتنعاً بأن عبد الناصر - بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ وقيام الوحدة المصرية - السورية وحل حلف بغداد - يطمع بالسيطرة على المنطقة العربية كلها. وكانت "إسرائيل" تعلم بعلاقات الملك سعود بسوريا ونجحت في إقناعه بضرورة استغلالها لمصلحة العائلة السعودية و"إسرائيل" لمهاجمة الوحدة والإجهاد عليها. فبدأت بالعمل فوراً وتم تشكيل لجنة سرية مؤلفة من موظفين يعملان في شركة أرامكو: الأول ضابط مخابرات إسرائيلي يحمل جواز سفر أمريكي ويعمل في قسم العلاقات العامة بالشركة، والآخر سعودي غير معروف من أصل سوري. وقد توصلت اللجنة إلى أن عبد الحميد السراج الرجل القوي الذي يرأس جهاز المخابرات السورية يمكن أن يكون المفتاح لضرب الوحدة، لأنه شخص فوق الشبهات ويتمتع بثقة عبد الناصر الخالصة. فأمطروه بالصكوك المالية التي تسلمها بدوره وأعلن عنها فيما بعد لفضح المؤامرة الموجهة ضد الوحدة المصرية - السورية والتي تضمنت في تفاصيلها اغتيال عبد الناصر. وحين حملت وكالات الأنباء خبر الكشف عن المؤامرة باء آل سعود بالخسران ووجد فيصل فرصته للانتقام، فسافر إلى القاهرة وقابل الرئيس جمال عبد الناصر ليتأكد بنفسه من أن المؤامرة قد جرت حقيقة وليست مجرد دعاية معادية. وما إن قدم إليه ملف المؤامرة مع الصكوك المالية وأشرطة التسجيل حتى أعلن براءته منها وحاول استغلالها للمساعدة على إقصاء أخيه سعود عن الحكم.

في التفاصيل أنه في كلية فيكتوريا في الإسكندرية (أوائل الخمسينات) التي كانت في الحقيقة مركزاً لتجنيد وتدريب عملاء الإمبراطورية البريطانية كان هناك ثلاثة طلاب يدرسون في صف واحد وهم: الملك الأردني حسين وكمال أدهم صهر الملك فيصل والذي أصبح فيما بعد مديراً للمخابرات السعودية، وعدنان خاشقجي

الذي أصبح من أهم تجار السلاح في العالم وذا علاقات وثيقة بالمخابرات الأمريكية - الإسرائيلية (كان صديقاً وشريكاً في تجارة السلاح مع ديفيد كيمحي رئيس الموساد في أوروبا وآل شويمر المدير السابق لمصانع الطائرات الإسرائيلية وتاجر السلاح ومن خلالهما تعرف على العديد من المسؤولين الإسرائيليين). وعندما تبلورت شخصية عبد الناصر السياسية بعد انتصاره في تأميم قناة السويس وفشل نظرية ملء الفراغ الأمريكية التي عرفت فيما بعد بمشروع إيزنهاور، أدركت أميركا أن رهانها على عبد الناصر كان خاسراً، وتوصلت المخابرات الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية إلى وجوب تحجيم عبد الناصر وتخريب علاقاته بالحكام العرب، ذلك أن شعبيته الواسعة يمكن أن تشكل خطراً شديداً على مصالح أميركا و"إسرائيل" في المنطقة. وهكذا بات الوقت ملائماً لعناصر مجموعة فكتوريا لكي ينهضوا بمسؤولياتهم، فبدأ الملك المذكور بإرسال تقارير إلى العربية السعودية ضد عبد الناصر محدراً من طموحاته في المنطقة. وأخذ كمال أدهم يحشو رأس الملك فيصل بالمعلومات الخاطئة التي عززها بالمعلومات المخبرية الأمريكية التي استطاع الحصول عليها مباشرة من الأميركيين أو عن طريق الخاشقجي. وعندما نجحت هذه المجموعة في مهمتها تدخلت أرامكو للمرة الأولى، فأرسلت للملك سعود تقريراً مفصلاً لما أسمته بـ"تحركات عبدالناصر" تمّ في أعقابه حياكة المؤامرة الصهيونية الرجعية التي أنهت الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١ وشكلت ذروة النجاح لتلك الجهود. ثم كان التمويل والتعاون بالطائرات والأسلحة والمؤامرات السياسية بين السعودية و"إسرائيل" في حرب اليمن لاستنزاف عبد الناصر.

ووفقاً للمصادر الإسرائيلية فقد تحركت السعودية لمهاجمة ومحاصرة ثورة عبد الناصر وفكرة الوحدة العربية. وكان مؤتمر شتورا في لبنان نتوياً لهذه السياسة. وفي الوقت نفسه شاركت الصحافة اللبنانية التي بدأت السعودية بالسيطرة عليها مالياً في حملة دعائية لم يسبق لها مثيل ضد عبد الناصر. وفي هذه الأثناء تمّ تكوين أول مجموعة عمل إسرائيلية - سعودية مشتركة كانت تواصل اجتماعاتها في إحدى الشقق ببيروت بهدف توجيه الوضع العربي وفق خططها. وبعد ذلك انضمت إيران - الشاه - إلى المجموعة بعد ما وصل عداؤها لعبد الناصر حدّاً لا عودة عنه. وكانت المهمة الموكولة لتلك المجموعة هي:

١- صياغة نظرية سياسية متلبسة بلبوس الإسلام متعاطفة مع الغرب لاحتواء أي آثار جانبية لحركة القومية العربية ضد الغرب.

٢- تحجيم عبد الناصر وتصفيته.

٣- نشر وتعزيز فكرة التحالف العربي - الغربي تحت قيادة أميركا وجعلها مستساغة في الأقطار العربية.

وقد أخذت المجموعة في اعتبارها جميع التجارب التي فشلت سابقا مثل حلف بغداد والحلف الإسلامي ومشروع ايزنهاور. وعكفت على إعداد خطة لتحقيق تلك الأهداف وكانت المهمة صعبة بسبب الظروف الاجتماعية المعقدة في المنطقة، إلا أن حرب استنزاف عبد الناصر في اليمن تكفلت بالأمر كله. فتتمت هزيمة عبد الناصر في عام ١٩٦٧ ثم جاءت السبعينات والثمانينات لتمثل سنوات ازدهار في مجال العلاقات السعودية الإسرائيلية السريّة والآن العلنيّة. وفي هذا المجال لم تكن زيارة الجنرال السعودي ورجل المخابرات السابق أنور عشقي، إلى الكيان الصهيوني، التي جرت وقائعها خلال شهر تموز ٢٠١٦، هي الأولى ولا الأخيرة لمسؤول سعودي رفيع المستوى. والتاريخ قد سجّل أن عشقي ودولته قد دخلا من أسوأ أبوابه وأكثرها مذلة عندما قاما بالتطبيع المجاني مع العدو وإعلان بدء العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية معه، في مخالفة صريحة، حتى لمبادرة الملك السعودي عبد الله ذات الأصل الأميركي اليهودي في بيروت عام ٢٠٠٠. وهذا يمثّل في الواقع "العشق" التاريخي بين دولة آل سعود والكيان الصهيوني، الذي لم يعد أطرافه يطيقون كتمانهم بعد أن فاض بهم الشوق والهوى والمصالح الحيويّة المتمثلة في معاداة الأنظمة الثورية في المنطقة، ومحاولة بناء حلف جديد يضمّ السعودية وأميركا و"إسرائيل" ودول الرجعيّة العربية في مواجهة إيران واليمن وسوريا والعراق والمقاومة الفلسطينية واللبنانية، حيث أن مصالح جديدة قد طرأت وزلازل سياسية حدثت طيلة الفترة من (٢٠١١-٢٠١٦) استدعت إعلان "العشق" السعودي الفاضح لـ "إسرائيل" عبر عشقي ومن قبله تركي الفيصل والأمير بندر بن سلطان الذي أكد بأنّ السعودية غير مستعدة للقبول بالحلّ المبني على إقامة دولة فلسطينية مستقلة وأنها ستؤيّد فقط إقامة إتحاد كونفدرالي بين الفلسطينيين وبين الأردن، وأكد أيضاً بأن الرياض ليس لديها أي تحفّظات على سياسة "إسرائيل" ضدّ المقاومة أو ما سمّاه مواجهة العنف في المناطق المحتلة. كما أعلن أن السعودية لا تعتبر نفسها طرفا في النزاع الشرق أوسطي وذلك عندما كان يعدّ



العدة لاستقبال وفد أمريكي إسرائيلي في الرياض، جاء لمطالبة المسؤولين السعوديين بالضغط على الدول العربية لإلغاء المقاطعة العربية لـ "إسرائيل"، ووقف دعم حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، وقطع المساعدات عن الانتفاضة، ووقف العمليات العسكرية في لبنان والإفراج عن الطيار الإسرائيلي مجهول المصير (رون أورد). وفي شهر أيلول ٢٠٠٦، أفاضت الصحف العربية والأجنبية في الحديث عن اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، ومستشار الأمن القومي السعودي آنذاك، بندر بن سلطان، في العاصمة الأردنية، كجزء من جهود جورج بوش لدعم أولمرت بعد كارثة هزيمة "إسرائيل" في حربها أمام حزب الله.

وعلى صعيد متصل، نشرت مجلة "نيويورك" في ٢٠٠٧/٣/٥، تقريراً لسيمور هيرش، تحت عنوان "إعادة التوجيه" أمار فيه اللثام عن خفايا الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة الأشدّ التهاباً في العالم، وطبيعة المهمات التي تضطلع بها حكومات عربية حليفة لواشنطن، وعلاقتها بالدولة العبرية، حيث يقول: "إن التحول في السياسة دفع السعودية و"إسرائيل" إلى ما يشبه "العناق الاستراتيجي الجديد"، لاسيّما أن كلا البلدين ينظران إلى إيران على أنها تهديد وجودي".

وفي أيار ١٩٩٤ نشر الخبيران في شؤون المخابرات يوسي ميلمان ودان رافيف، بحثاً بعنوان "الأصدقاء بالأفعال" أسرار التحالف الإسرائيلي - السعودي جاء فيه: "كان السعوديون رسمياً وعلنياً في حالة حرب ظاهرية مع إسرائيل إلا أنّ صانعي القرار في إسرائيل كانوا يدركون أن المملكة السعودية دولة تخدم مصالح إسرائيل وأن التنسيق بين آل سعود وإسرائيل يكون دوماً على أعلى المستويات، وأن السعودية رغم استخدامها الخطاب الظاهري المعادي لإسرائيل كانت على اتصال مستمر معها ففي حقل المخابرات التقى ضباط العمليات في المخابرات الإسرائيلية الموساد مع ضباط أمن ومخابرات الأسرة المالكة السعودية مرات كثيرة وتبادلوا وجهات النظر حول الطرق الواجب تطبيقها لإضعاف القوى القومية والتقدمية في المنطقة العربية. أما المخابرات المركزية الأمريكية فكانت دوماً على علم بالاتصالات السريّة السعودية الإسرائيلية وشجعتها باستمرار. وأثناء مؤتمر عُقد في واشنطن في عام ١٩٧٨ يتعلق ببحث التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط أشار أحد الخبراء العسكريين الإسرائيليين إلى أنه حدثت خلال الخمسة عشر عاماً المنصرمة ثلاث محاولات على الأقل للإطاحة بالعرش السعودي عن طريق اغتيال الملك ونحن على دراية بأن المخابرات الإسرائيلية

تدخلت وأحببت محاولتين منها لإدراك الإسرائيليين مدى أهمية الحفاظ على نظام آل سعود في المنطقة خدمةً للأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية".

وأوضح هذا الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي أن صحيفة دافار في العام ١٩٧٨ نشرت ما يعزّز قوله مشيرةً إلى أنّ عدداً من مقرّبي شمعون بيريس اجتمعوا مع اثنين من المبعوثين السعوديين وقدم الإسرائيليون فيه معلومات حول مخطّطٍ لاغتيال عدد من أفراد الأسرة السعودية المالكة مقابل تقديم النظام السعودي خدمات جليلة لـ "إسرائيل" لم يفصح عنها. ولأن تاريخ العشق التطبيعي بين أولاد العم (آل سعود والصهاينة) قديم ومتنوع المجالات والجغرافيا فقد ذكرت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية بتاريخ ١٩/١١/١٩٩١ أن السفير السعودي (الأسبق) في واشنطن الأمير بندر بن سلطان التقى مجموعة من زعماء الجالية اليهودية في نيويورك في منزل المليونير اليهودي تسفي شالوم، وفيه أكّد السفير السعودي أنّ الرياض ليس لديها تحفّظات على سياسة "إسرائيل" في المنطقة، مشيراً إلى أنّ هذه السياسة تخدم تماماً توجّهات النظام السعودي وأن بندر نفسه أشرف على ترتيب زيارة سرّية لوفد من أنشط عناصر الحركة الصهيونية إلى المملكة السعودية في العام نفسه. وقد ترأّس الوفد الإسرائيلي مسؤول الموساد ديفيد كمحي، وقد تقدّم الوفد بعدّة مطالب وهي: الضغط على الدول العربية للتعجيل بإلغاء المقاطعة العربية وقطع المساعدات المالية عن الانتفاضة الفلسطينية، والعمل من خلال أصدقاء المملكة على وقف العمليات العسكرية في لبنان. ورأى باحثون إسرائيليون بأن "إسرائيل" أنقذت السعودية مرتين: الأولى في بداية الستينيات من خلال مساهمتها في حرب اليمن ضد عبد الناصر، والثانية عام ١٩٦٧ حين قامت باحتلال سيناء وتحطيم الجيش المصري. ويرى الباحث الكساندر بلاي بأن السعودية و"إسرائيل" أقامتا علاقة حميمة واتصالات قوية أخذت طابع الاستمرارية بعد حرب اليمن، وكان الهدف المشترك هو منع عبد الناصر من اختراق الجزيرة العربية عسكرياً. وأكد بلاي بأن السفير الإسرائيلي السابق في لندن بين عامي ١٩٦٥-١٩٧٠ أهارون ريميز قد أبلغه بعمق العلاقة التي أقامها الملكان سعود وفیصل مع الإسرائيليين في مواجهة العدو المصري، وهو أمر أعاد تأكيده فردّ هاليداي في كتابه "الجزيرة العربية بلا سلاطين"، حيث أشار إلى أن فیصل طلب من "إسرائيل" التدخل لحمايته من عبد الناصر،

وأن الأخيرة شحنت كميات كبيرة من الأسلحة، مستخدمة طائرات بريطانية وأقتها من الجو فوق مناطق نفوذ القبائل الداعمة للملكية اليمنية.

وكانت الحكومة السعودية قد فاجأت المراقبين عندما تبنت موقفاً استفزازياً وواضحاً ورد على لسان متحدث رسمي باسمها، أدانت فيه أسر حزب الله لجنديين إسرائيليين والتسبب بالعدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦ على حدّ زعمها وبالتالي حملت الحزب مسؤولية هذا العدوان ونتائجه، ولم تُدِن بكلمة واحدة الطرف الإسرائيلي الذي كان يدمّر لبنان وعاصمته بيروت ويقتل المئات من أطفاله. وهذا الموقف امتدحه أولمرت علناً، وأكد أنه أبرز تطور في هذه الحرب، لأنها المرة الأولى التي يحظى فيها عدوان إسرائيلي بهذا الحجم بتأييد عربي وسعودي بالذات، وقد أدانته سماحة السيد حسن نصر الله أمين عام حزب الله الذي طالب العرب بالوقوف على الحياد على الأقل إذا كانوا لا يؤيدون المقاومة، وقال بالحرف الواحد يومها (إننا لانطلب منكم سوى شيئاً واحداً وهو: حلّوا عنّا).

إن التاريخ يحدّثنا بأن الملك الراحل (فهد) هو الذي دفع عدنان خاشقجي، رجله في مجال الاستثمار والمال، إلى القيام بنقل يهود الفلاشا إلى "إسرائيل" والملك الراحل عبدالله (الذي صدعوا رؤوسنا بزعم أنه عروبي!!)، وهو أصلاً لا يفقه معنى كلمة عروبة، هو الذي دفع الوحش بندر بن سلطان السفير السعودي السابق في أمريكا ومسؤول الأمن القومي لاحقاً لإقامة علاقات وزيارات وطيدة مع رجال الموساد إبان الحرب على لبنان (٢٠٠٦). والمعروف أيضاً أن الشركات الإسرائيلية التي تعمل في الرياض منذ الثمانينات وحتى اليوم وصل عددها إلى أكثر من (١٩) شركة وهي تحمل أسماء أمريكية حتى لا يغضب الرأي العام ويكتشف ازدواجية آل سعود التاريخية في إدعاء الإسلام والعروبة في الوقت الذي يمارسون فيه التطبيع الاقتصادي مع عدو العروبة والإسلام!! ثم بماذا نسّمى العلاقات النفطية والاقتصادية وصفقات شراء السلاح السنوية مع دول الغرب والتي تصبّ عوائدها في جيوب الصهاينة، أليس هذا تطبيعاً ودعماً غير مباشر لـ "إسرائيل" في الوقت الذي يبخلون فيه على أهل غزة وفلسطين واليمن بما قيمته ١% من هذه الصفقات الحرام، ويتركون أهلها يموتون جوعاً ومرضاً وحصاراً! وبماذا نسّمى مبادرة السلام التي روج لها ودفع الملايين للإعلان عنها رغم إسقاطها لحق العودة واحتوائها على بنود تفرض رفع العلم الإسرائيلي فوق العواصم العربية كلها بما في ذلك

مكة المكرمة بعد قبول "إسرائيل" بعودة (لن تحصل) لحدود عام ١٩٦٧!! أليس هذا تطبيعاً مجانياً مع عدو الأمة ومقدساتها!!

إن العلاقة السريّة الدافئة بين السعودية و"إسرائيل"، والتي قادها من قبل الملك عبدالعزيز ثم أولاده جميعاً وتحديداً الملك فهد، ويقودها اليوم بندر بن سلطان وتركي الفيصل وأنور عشقي ومحمد بن سلمان والملك سلمان ذاته، ليست مفاجئة لأحد، فالتقارب بين الكيانين، تقارب ممتدّ منذ النشأة وحتى الوظيفة السياسية والاقتصادية لكليهما في خدمة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة والعالم، ولن نفاجاً غداً إذا علمنا أن العلم الإسرائيلي يرفرف فوق الرياض، وربما (للأسف) فوق مكة، وفقاً لشروط ما يسمّى بمبادرة السلام العربية ذات الصناعة السعودية والتي أطلقها الملك الراحل عبد الله عام ٢٠٠٢ بعد أن صاغها له الكاتب اليهودي الأمريكي الشهير/ توماس فريدمان، لن نفاجاً، فالأشقاء يتقاربون عادة، سرّاً وعلانية، حتى لو بدا نظرياً أن ثمة تباعداً بينهما في الرؤى والسياسات، إلا أنّ الواقع والتاريخ والشواهد تؤكّد عكس ذلك، تؤكّد الحتميّة والترابط الوثيق، ولا عزاء للأمة، ومقدّساتها الأسيرة في مكة والمدينة، طالما أمثال الجنرال "المطيع" أنور عشقي وأميره تركي الفيصل ووزير خارجيته عادل الجبير يمارسون - هم وعشرات غيرهم من السعوديين - الآن وبأوامر ملكيّة واضحة من الملك (سلمان) وابنه محمد (الملك الفعلي نتيجة مرض والده بالزهايمر)، التطبيع العلني بعد رحلة طويلة من الخفاء، والمدارة والكذب، وذلك من أجل ضرب إيران وتفكيك مصر وسوريا والعراق عبر وكلائهم من الجماعات الوهابية المتطرفة.

#### خاتمة:

التطبيع هو منهج متواصل من الانهيار والتراجع يعبر عن نفسه بسيرورة عمليّة متواصلة، تبدأ بالإعتراف النفسي ب"حق" العدو الصهيوني في الوجود، ولا تتوقّف عند ذلك بل تتعدّاه إلى ممارسات وعلاقات تتلخّص بضرورة الدفاع عنه وعمّا يُسمّى بحقوقه في الوجود والتطور والدفاع عن النفس، وصولاً إلى لغة التطبيع الكامل المتمثلة في تقديم ما يمكن تقديمه من خدمات له بما فيها التنسيق الأمني الكامل في خدمته إثباتاً

لحسن النية وأداء لواجب الطاعة. والمطبّعون ينسجون علاقات مباشرة وغير مباشرة مع العدو الصهيوني وحلفائه، كما أنّهم سرعان ما يتواطئون معه ومع النظم العربية الرجعية التي كانوا بالأمس يقفون منها مواقف نقدية ويصفونها بالعمالة للأجنبي والتواطؤ مع الصهيونية. وعلى هذا الأساس تفتح لهم الدول الرجعية أبوابها وفنادقها بتوصية من السيد الإستعماري، فيعقدون المؤتمرات ويكتبون في الصحف ويتحدثون في وسائل الإعلام ويقومون ورشات العمل وما إلى ذلك. ويقومون بأنشطة تعبّر عن ولائهم للعدو ومن ضمن ذلك أن منظمة التحرير عملت في التطبيق خلافاً لهدف التحرير الذي أُبستت من أجله واستخدمت من قبل الرجعية العربية لتكون أداة للتنازل عن فلسطين والقدس. لقد جرت في نهرها مياه كثيرة منذ أن تمّ تأسيسها عام ١٩٦٤، حيث أنّه بعد مجزرة أيلول الأسود عام ١٩٧٠ والقضاء على الفدائي الفلسطيني في الأردن بدأت عملية تدجين وتطويع للمنظمة ولرؤوس قاداتها. وما إن جاء عام ١٩٧٤ حتى اتخذت قيادة المنظمة مساراً جديداً من الاعتراف المباشر بالعدو، ممّا أوصلها إلى أوسلو ثم إلى تداعياته المأساوية الحالية. وكانت حركة فتح منذ أن دخلت في عملية التفاوض الرسمية قد أدخلت كادراتها وأطرها الجماهيرية في عملية حوار ونقاش وتفاوض مع مستويات متعدّدة في الحكم العسكري الإسرائيلي والمنظمات الصهيونية المختلفة وقادة الأحزاب الصهيونية. وتوسّعت اللقاءات لتشمل قادة من الداخل وقادة من الخارج ولتعدّد اللقاءات في فلسطين وفي العديد من فنادق الدول الأوروبية ومنتجعاتها الفارهة. وهذه السياسة أخرجت العديد من المناضلين والكثير من الكوادر من تجربة الفدائي المضحي صاحب القضية المقدسة، إلى تجربة التاجر الذي يعتمد تقديس المنافع الشخصية والفئوية والتنافس غير الشريف على حساب مصلحة الوطن وقضاياه المقدسة.

في الأونة الأخيرة تسارعت خطوات التطبيع العربية مع "إسرائيل"، في وقت تتسارع فيه عملية بناء علاقات تطبيعية مع بعض الدول العربية وعلى الأخصّ السعودية، وبتحالف عربي/إسرائيلي ضد الجمهورية الإسلامية في إيران باعتبارها عدوّاً مشتركاً للطرفين. وبالنسبة لـ "إسرائيل"، فإنّ هذا هو بمثابة حلم قديم جديد من شأنه أن يجعل منها كياناً غير غريب عن المنطقة، ولكنه هذه المرّة لا يرتبط بتقديم أي تنازلات للعرب ضمن ما يسمّى زوراً بعملية السلام، بل بإيجاد عدو مشترك للطرفين وهو إيران الساعية عبر دعمها لحركات ومنظمات المقاومة الشريفة، لتحرير أرض فلسطين بأكملها وخاصة القدس والمسجد الأقصى. وفي هذا السياق

تبدو السعودية و"إسرائيل" تحديداً مستعجلتين للتطبيع ما بينهما بشكل كبير، فالنظام السعودي دخل في توريث الحكم من الملك سلمان بن عبد العزيز لابنه محمد بن سلمان، وهو يستعد لتقديم الثمن المطلوب لذلك لاسيما تطبيع العلاقات مع العدو، بوصفه مدخلاً لتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة التي يطلب منها الموافقة على التوريث.

وقد قدّم الملك سلمان أيضاً الثمن المالي الذي طالب به الرئيس الأميركي دونالد ترامب بضخّ مئات مليارات الدولارات في الاقتصاد الأميركي لإنعاشه والسماح للشركات الأميركية بالاستثمار في السعودية، وأخيراً ربّما تتمّ الموافقة على طلب ترامب بطرح اكتتاب شركة أرامكو في بورصة نيويورك!

وبالنسبة للكيان الصهيوني، فإنّه يريد استغلال الفرصة التاريخية لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بأقل ثمن ممكن، والحصول على تنازلات لم يكن يحلم بها في قضايا القدس واللاجئين، وعقد تحالف مع العرب لمواجهة إيران التي باتت تشكّل خطراً وجودياً عليه، وليس مجرد تهديد نووي وتسليحي محتمل. فايران بوجودها في سوريا تكون قد اقتربت لأول مرة جغرافياً من حدود "إسرائيل"، لتشكّل بذلك خطراً وجودياً ملاصقاً وليس مجرد تهديد نووي وصاروخي على بعد آلاف الأميال. و"إسرائيل" تسعى إلى تضخيم وتكبير الخطر الإيراني لدفع الدول العربية للجوء إليها مع أميركا لمواجهة هذا الخطر المتوهم.

في هذا السياق تهمّنا هنا أيضاً منظمة التحرير الفلسطينية التي تمّ احتواؤها من قبل النظم العربية الرجعية، وخاصة السعودية ودول النفط التي عمّقت سيطرتها على قيادة فتح وتمكّنت من احتوائها واحتواء قيادتها تماماً. وقد روى أحدهم أن اجتماعات القيادة مع الملوك السعوديين كانت تستغرق مثلاً ثلاث ساعات، كان جلّ الوقت يمضي في التحريض على الفصائل اليسارية والقوى التقدمية العربية، والحديث عن الخدمات اللازمة والتنازلات اللازمة لحيازة رضى الملك. ثم في الربع الساعة الأخير يجري البحث في الدعم المالي. ولضمان السيطرة على المال كانت تتم كتابة الشيكات باسم أبو عمار شخصياً وليس باسم الصندوق القومي الفلسطيني، حيث بعد ذلك يقوم الرئيس بتمويل صندوق المنظمة وصندوق فتح استنسابياً.

وكانت الدفعات المالية تتزايد وبلغت مئات الملايين بما يفوق حاجة العملية النضالية بمرات عديدة. وأصبحت الدفعات الشهرية من صندوق الدول العربية مئة مليون دولار شهريا بقرار قمة عربية ومبالغ أخرى تتقدم بها دول النفط، علماً بأنّ الخارج الفلسطيني كفّ عن الإنخراط في النضال الوطني وانتهى دوره تماما بعد الخروج من لبنان عام ١٩٨٢. وبدلاً من أن تقوم الجماهير بإسناد الثورة أخذت القيادة تنفق الأموال هنا وهناك لإحباطها. فهي تساعد وتدعم المؤسسات البرجوازية وتتفق على المرضى والطلبة استنسابياً لاحتوائهم. وفي إحدى السنوات وأثناء إنتفاضة عام ١٩٨٧ أنفقت السعودية ودول الخليج على الحجاج العابرين من الضفة والقطاع مبالغ متفاوتة تصل من ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ دينار للمتقدم بطلب المساعدة، و كانت تدفع تكلفة تصاريح الزيارة لكل من يتقدم، وتساعد كل من حضر إلى الأردن وطلب المساعدة، وهذا الإنفاق كان يهدف إلى تعظيم القيادة الفلسطينية المتعاونة وتحويلها إلى مركز اهتمام الجماهير. وهنا تمّ فتح الباب للمتضررين من الإحتلال من غير المناضلين بحيث تتمّ تغطية أضراره مهما كانت ومن غير توثيقٍ كافٍ. وتصرفّت المنظمة هكذا مع كادرات المنظمة وأغدقت العطايا على من ترضى عنهم رتباً وأموالاً وعطايا ومزايا. وهكذا فإن الكادر الذي تسلّم مراكز الإدارة والقيادة في سلطة أوسلو كان قد جلب معه الفساد وقد تدرّب عليه، بل وأفسح له المجال ليمارس هو دور المفسد لكادرات المجتمع والكادرات الوطنيّة الأخرى. وهذا ما يفسّر فساد السلطة منذ أيامها الأولى. وهذا ما يفسّر عدم التصدي للفساد والمفسدين في بنية السلطة أيضا حتى شاع القول أن للواحد أن ينهب قدر ما يستطيع وعليه أن يزداد ولاؤه بقدر ما ينهب. وعندما قيل لأحد المسؤولين بأن فلانا ينهب ويرتشي ويفسد ... الخ مطالبين بتغييره أجاب: "هذا شبع فلا داع لجلب غيره ليبدأ من جديد". هكذا تمّ زرع الإحساس بالنشيق المالي وبالتالي بالهزيمة والعجز، كمدخل للتطبيع والخيانة، لأن البعض بعد إحساسه بالفشل والانكار والتهميش يبدأ بالكفر بقيمه ومواقفه أو يظهر لديه الإستعداد لذلك. وإذا ما تعرّض لضغوط أو إغراءات فقد يبدأ مسار الإنحراف والانتقال إلى مستنقع الردة والخيانة. وكان هناك من يشغل ليل نهار وبشكلٍ صريحٍ ليبرهن على العجز واستدخال الهزيمة، وهناك من ينادي على الغير للحاق به إلى هذا المستنقع بشتّى المغريات والضغوط وبوسائل التهوين والتخفيف من وطأة الانتقال إلى المعسكر المُعادي، ففي الخمسينيات والستينيات حيث كان النهوض القومي والتحرّري المُعادي للإستعمار والإمبريالية، كانت أنظمة التواطؤ وعلى رأسها السعودية ونظام السادات تفتح علاقات سرية مع الإحتلال الصهيوني. وأخذت كرة الثلج

تتدرج متزايدة فكان انحراف المنظمة ثم جاء بعدها اتفاقات كامب ديفد ومرحلة كامب ديفد التي تم السعي بقوة من أجل تعميمها.

نعم هذه هي المناخات التي ترعرع فيها التطبيع واشتدّ عوده، وأخذ يمدّ مخالفه بقوة ودون استحياء في المجتمعات الفلسطينية والعربية وبلدان المهجر. والتطبيع لا يمكن أن يكون وجهة نظر بل هو استخزاء وخضوع وارتباط خياني بمعسكر الأعداء. ومقاومة التطبيع وفضح المطبّعين هي واجب مقدّس ومهمّة ملحة وراهنة وهي في الأساس دفاع عن الوطن وعن حق العودة ودفاع عن الثقافة الوطنية والدينية والروح التحررية لدى الأمة في الحاضر والمستقبل.